طبق الاصل

مؤيد نعمة

٢٠٠٤ عام الانتخابات في العالم

إذا كانت الديمقراطية بحاجة إلى عامل حاسم لجعل اعادة الانتخابات الرئاسية في اوكرانيا ممكنة ، فان المتظاهرين الملفعين بالبرتقالي الذين تحدوا الحرارة المنخفضة حد الانجماد وتهديد قوات الامن - ناهيك عن تسميم مرشحهم - اثبتوا ذلك على نحو رائع.

ان تصميم انصار فيكتور يوشنكو على عدم قبولهم بنتائج الانتخابات التي تم التلاعب بها يعد مؤشراً لنهاية مرضية لما يمكن ان يطلق عليه:

سنة الاقتراع

صوت أكثر من مليار انسان في نحو ٦٠ عملية انتخابية، رئاسية وبرلمانية، حول العالم، جاعلين هذا العام عاماً قياسياً في عدد الناخبين. فالانتخابات العامة في الهند، بلد الديمقراطية الاكثر شعبية في العالم، مع انتخابات البرلمان الاوربي والانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة، روسيا واندونيسيا تعني ان الانتخابات جرت في بلدان يشكل عدد سكانها قرابة نصف سكان العالم.

الثورة البرتقالية في اوكرانيا ليست نصر الديمقراطية الوحيد. فقد عقدت جورجيا انتخابات برلمانية بعد الثورة الوردية التي اطاحت بأدوارد شيفر نازده العام الماضي. افغانستان، البلد المدمر الذي وفر ملاذاً لأولئك الذين شنوا هجمات الحادي عشر من ايلول عام ٢٠٠١، تغلب على الفوضى هذا الخريف باختياره حامد كرزاي كأول رئيس ينتخب ديمقراطياً.

قد تكون الانتخابات الأمريكية التي جرت في تشرين الثاني مسببة للخلاف والشقاق، لكنها تحدث المفهوم القائل بان نسبة التصويت تنحو إلى الانخفاض في الديمقراطيات الناضجة. ان الرئيس جورج بوش انتخب بعدد من المصوتين اكثر من أي رئيس أمريكي في التاريخ بعد حصوله على ٦٠٪ من الاصوات بزيادة ١٠٪ عن نتائج انتخابات عام ٢٠٠٠.

ان الناس تذهب إلى الانتخابات عندما تؤمن بان الانتخابات تجدي. فأذا نظرنا إلى اعداد المقترعين، فقد يبدو مفاجئاً بان الديمقراطية قد تكون بحاجة إلى عون وتشجيع. ان الديمقراطية حققت انتصارات كبيرة في الثمانينيات والتسعينيات بعد ان أطاحت امريكا اللاتينية، اعقبتها اوربا الشرقية وافريقيا، بالدكتاتوريين واحداً بعد الآخر.

اشار تقرير لبرنامج التنمية التابع للامم المتحدة عام ٢٠٠٢، انه من قرابة ٢٠٠ دولة في العالم، هنالك ١٤٠ بلداً اجرى انتخابات متعددة الأحزاب.

يقول التقرير ان المشكلة هي "ان انتشار العملية الديمقراطية يبدو قد توقف فجأة، بعد ان اخفقت العديد من الدول في تعزيز وترسيخ الخطوات الاولى نحو الديمقراطية، وانحدرت الكثير من الدول نحو الحكم السلطوي.

فهنالك ٧٣ بلداً - يشكل سكانها ٤٢٪ من سكان العالم - لا تجري فيها انتخابات حرة وعادلة. ولا تزال ١٠٦ حكومات تحد من الحريات المدنية والسياسية".

كانت هنالك العديد من التراجعات، إما نحو حكم عسكري، كما حصل في باكستان منذ عام ١٩٩٩، أو نحو حكم ديمقراطي زائف مثل زيمبابوي، كما اصبحت دولاً فاشلة، مثل الصومال، ارضاً خصبة لنمو الصراعات، كما ان الانتخابات في وسط آسيا مهدت السبيل لقيام الدكتاتوريات.

يعين فريد زكريا، رئيس تحرير مجلة نيوزويك الدولية، ظاهرة "الديمقراطية الليبرالية"، التي وفقاً لها اختار الناخبون، من بيرو حتى فلسطين ومن غانا حتى فنزويلا، مرشحين تجاهلوا الحدود الدستورية مستغلين صلاحياتهم أو حرموا مواطنيهم من حقوقهم الاساسية.

لهذا كله كان من الحيوي لعام الاقتراع هذا ان يحقق نجاحاً، فماذا تخبرنا النتائج؟ انها معقدة بما لا مناص منه.

عديد من الافكار القديمة انقلبت رأسا على عقب. فعلى سبيل المثال، لم يحصل هذا العام أي تحول جذري مشجع مقارنة باندفاع يمين الوسط تحت حكم رونالد ريغان ومرغريت تاتشر في الثمانينيات، أو بنزعة يسار الوسط في التسعينيات. الولاءات التقليدية مرت على نحو واسع في عالم ما بعد الحرب الباردة، وفي عالم ما بعد الحادي عشر من ايلول، كما لم تكن هنالك نزعة مدركة نحو الرئاسة أو معادية لها. هنالك رؤساء هزموا في اسبانيا واندونيسيا والهند، لكن هنالك رؤساء فازوا في الولايات المتحدة وروسيا واستراليا. كان هنالك مزاج معاد للزعامة في الانتخابات البرلمانية الاوربية في حزيران، ويعود ذلك بدرجة كبيرة إلى ان الحكومات اطلقت حملاتها الانتخابية على اساس القضايا الوطنية، داعية الناخبين لاصدار حكمهم على نصف مدة الفترة البرلمانية. ولاسباب مماثلة، سجلت النتائج رقماً قياسياً في انخفاض نسبة الناخبين حيث وصلت إلى ٤٥٪ فقط. يتمتع البرلمان الاوربي الآن بسلطة اشرافية اساسية لكن من الصعب حث الناخبين على التصويت في انتخابات غير حكومية.

من المظاهر الاكثر اثارة للقلق في الانتخابات هي ان تكون نسبة الفوز بحدود ٢٠ - ٢١٪ كما حصل في سلوفاكيا وبولندا، وهو المنحى الاكثر انخفاضاً في عالم ما بعد الشيوعية. ويبقى القول المأثور "انه الاقتصاد يا غبي" (الذي قاد بيل كلنتون إلى البيت الابيض) صحيح بشكل جزئي فقط. ان تأثير هذا القول كان دراماتياً في الهند حيث الفقر، فالناخبون الريفيون طردوا الحكومة التي يقودها القوميون لانهم شعروا بانها استثنتهم من الخدمات وفوائد ازدهار الصناعات الالكترونية. فالفرق بين حزب جاناتا وحزب المؤتمر محدود، ورئيس الوزراء الجديد مانموهان سنغ سيواصل سياسة تحرير الاقتصاد لكن بوجه اكثر رحمة.

الارهاب كان له تأثير واضح في العديد من الانتخابات، بالرغم من ان الدروس المستقاة ليست سهلة. لقد هزم خوزيه ماريا ازنار، رئيس الوزراء الاسباني (عن يمين الوسط) والداعم القوي للغزو الأمريكي للعراق برغم المعارضة الشعبية، هزم في آذار لأن الشعب الاسباني ادرك ان الحكومة قد لوت الحقيقة عندما اتهمت حركة ايتا الانفصالية بانها تقف وراء تفجيرات مدريد، والتي تبين فيما بعد انها من عمل ارهابيين مرتبطين بالقاعدة.لكن جون هوارد، رئيس الوزراء الاسترالي (عن يمين الوسط) وداعم آخر لبوش في مده بقوات في العراق، أعيد انتخابه لفترة رابعة وزادت شعبيته. لقد كان السبب الرئيس هو سجله الاقتصادي، اضافة إلى انه اثبت قدرات امنية عالية عندما تصاعدت موجة الارهاب في جنوب شرق آسيا. كان بامكان الرئيس بوش تحقيق نصر أكثر سهولة لو انه لم يغز العراق، لكن ما هيمن على الانتخابات الأمريكية، مع ذلك، هي القضايا والمسائل الاجتماعية - الثقافية. وتبدو الولايات المتحدة الآن أكثر انقساماً حول القضايا الاخلاقية منها حول القضايا الاقتصادية. وبينما تدعم ولاية كاليفورنيا ابحاث الخلايا الجذعية، صوتت احدى عشرة ولاية لمنع زواج المثليين.

يبدو ان المسائل الامنية، مع بعض التوترات الاجتماعية والعنصرية والدينية، سيكون لها تأثير على الانتخابات في الفترة القادمة. وستكون الانتخابات العراقية المقررة في كانون الثاني اختباراً للقدرة على زرع الديمقراطية وسط اعمال التمرد.

وبأخذ جميع الحقائق بنظر الاعتبار، فان عام الاقتراع قد عزز مكانة الديمقراطية. فالناخبون استخدموا قوتهم على نحو مميز، وغالباً ما افرزوا نتائج غير متوقعة. مع ذلك، فقد طفت المخاوف القديمة على السطح في بعض الاماكن، فكلما كانت احداث اوكرانيا مشجعة، فان تنامي الحكم السلطوي في روسيا الرئيس فلاديمير بوتين تعد مقلقة. "فريدوم هاوس"، الهيئة التي تنشر تقييمات سنوية حول الحرية في العالم، والتي مقرها الولايات المتحدة، غيرت حكمها على روسيا من دولة "حرة جزئياً" إلى دولة "غير حرة" هذا العام - وهي الدولة الوحيدة التي حصلت على درجة اقل.

لكن الرئيس بوتين لا يزال يحظى بالشعبية، واعيد انتخابه في آذار رئيساً بنسبة فوز قدرها ٧١٪ - مؤكداً ان الديمقراطية لا تعد ضمانة لليبرالية.

يعكس تقدم آسيا ازدهاراً متنامياً وتطلعاً عالمياً. من الهند، الديمقراطية الاكبر في العالم، إلى اندونيسيا، الدولة الاكبر في العالم الاسلامي، تعاونت تقلبات لوائح الانتخابات لتجعل من عام ٢٠٠٤ عام الانتخابات لمئات الملايين من شعوب آسيا والمحيط الهادي. بعض الدول لم تقم باية خطوة نحو العملية الديمقراطية: كوريا الشمالية بقيت شذوذاً ستالينياً تحت حكم (الزعيم الحبيب) كيم ايل سنوع واحتفظت العصبة والعسكرية الحاكمة في بورما بقبضتها الحديدية على واحدة من افقر أمم آسيا. بعض الدول تراجعت، يتذمر معارضو الحكومة التايلندية من ان تايلند، التي كانت واحدة من أكثر الدول ليبرالية في جنوب شرق آسيا، تنحدر نحو الحكم السلطوي تحت حكم رئيس الوزراء تاكسين شينا واترا الذي يتباهى بأسلوب حكمه للبلاد. مع ذلك، ففي كل مكان في آسيا تقريباً هنالك دليل على انتشار اكبر في الافكار الديمقراطية بتواصل تنامي الاقتصاد، وبأزدهار أشمل للشعوب وارتباطها بتماس أوثق مع العالم الخارجي.

بقيت اندونيسيا ينخرها الفساد، لكن الانتخابات الرئاسية السلمية لعام ٢٠٠٤، وقيام صحافة حرة وتنامي عدد جماعات الضغط غير الحكومية، زادت الامال من ان اندونيسيا ستكون قادرة اخيراً ليس فقط على التصويت كل بضع سنوات بل ستعيش ايضاً في ظل حكم القانون. حتى سلطان بروناي الحاكم المطلق المترف بالنفط وقع على دستور جديد يسمح باجراء انتخابات محدودة أول مرة منذ أكثر من اربعين عاماً. يقول يوسف ونانديا من مركز الدراسات الدولية والستراتيجية الاندونوسي "انه زمن رائع وجيد لمستقبل المنطقة، لقد كانت سنة رائعة لتقدم الديمقراطية، خاصة في شرق آسيا". لكن التقدم متقطع ومتفاوت. الحكومات المنتخبة من الهند حتى الفلبين تعوقها الحاجة إلى استرضاء جماعات عنيدة في الهيئات التشريعية، وبعض القادة الآسيويين لا يزالون متجهمين حيال ما يرونه "محاولات غربية" لفرض الديمقراطية. لكن (الآن دوبو)، المحلل من معهد لوس للسياسة الدولية في سيدني، يرى ان هنالك حركة وطيدة وان الوضع اليوم أفضل إن قورن بالاوضاع التي اعقبت الحرب العالمية الثانية حين لم تكن هنالك ديمقراطية فاعلة بحق في شرق آسيا. ويضيف "ان العملية الديمقراطية تقدمت بصورة حسنة وتواصل تقدمها ببطء لتترسخ في بلاد لم يكن ليعتقد ان تجري فيها، وهذا يعد تقدماً حقيقياً بجميع المقاييس".

ان الازمة المالية الآسيوية لعام ١٩٩٧ - ١٩٩٨ والتي أدت إلى الاطاحة بنظام سوهارتو وتبني ديمقراطية أصيلة في اندونيسيا، قوضت حكم السلطويين الذين كانوا يجادلون من ان الديمقراطية غير صالحة لخلق الثروة ومن ان النظم البرلمانية غير مناسبة للمجتمعات المتراضية في آسيا. يقول جوزيف تشنع، استاذ العلوم السياسية في جامعة مدينة هونغ كونغ "في السنوات الاخيرة، صار من الصعب وعلى نحو متزايد على الانظمة غير الديمقراطية ان تدافع عن نفسها بالقول ان الديمقراطية بأمكانها ان تنتظر طالما انهم يسوقون بضائعهم، لكن الشعوب لا يمكنها قبول هذا. ان الشعوب ترى في الديمقراطية حقاً طبيعياً".

اعداء الديمقراطية - من جنرالات بورما إلى رجال الاعمال في هونغ كونغ - يشيرون إلى النجاح الاقتصادي في الصين التي تحكمها الشيوعية كمحاججة مضادة. انهم يقارنون النمو الاقتصادي في الصين والنوعية العالية لبنيتها التحتية وجذبها المستثمرين مع الفقر والفوضى في الهند الديمقراطية.

مع ان الصين تتغير بسرعة، وبالرغم من ان هنالك فرصة ضئيلة لزعماء البلاد في ادخال حق الاقتراع أو منح الحرية لوسائل الاعلام، إلا ان المجتمع الصيني صار اكثر انفتاحاً بتطور الاقتصاد وتحسين وسائل الاتصال. يقول السيد دوبو "يستخدم الجميع كلمة الديمقراطية لكن الجملة الافضل هي التعددية السياسية، هنالك تقدم في هذا المجال حتى في دول مثل الصين وفيتنام. على الحكومات ان تكون أكثر استجابة لجمهور الناخبين، حتى في الدول الشيوعية". يقول السيد تشنع "لقد كان هنالك نمو استثنائي في قدرة الناس على قول أشياء أو في المشاركة في العملية السياسية خلال السنوات الخمس الماضية لدرجة لم يكن ممكناً. لقد بدأ الانترنيت في تثوير العمل السياسي في الصين".

شهد السيد تشنغ الانفتاح ذاته عبر مقاهي الانترنيت والهواتف الخلوية في لاوس، الدولة الشيوعية المغلقة، وقال ان خروج اللاجئين من كوريا الشمالية يظهر ان السلطات بدأت تفقد من سيطرتها يقول السيد تشنغ "لقد اصبح من الصعب على الحزب الماركسي اللينيني ان يسيطر على الناس".

ان الزيادة الكبيرة في العمليات الانتخابية لعام ٢٠٠٤ من افغانستان إلى اليابان شكلت انعطافاً حاداً في القوائم الانتخابية، لكن انتشار قبول التصويت الحر كأساس طبيعي في السياسة يوحي بان الديمقراطية لم توقف مسيرتها غير المتناسقة عبر آسيا. يقول السيد دوبو "لقد قطعنا شوطاً كبيراً على مدى السنوات الستين الماضية، ولا يزال امامنا شوط طويل آخر لنقطعه".

ترجمة: زهير رضوان
عن: الفاينتشال تايمز

طرق متعددة للبقاء في أمان

بقلم جيمس بيكر و وارن كريستوفر

لقد انجز الكونغرس الأمريكي جزءاً مهماً من التوصيات التي قدمتها لجنة احداث الحادي عشر من ايلول عن طريق تقديم اثباتات تشير إلى التغييرات في عمل جهاز الاستخبارات الأمريكية التي حازت على دعم الرئيس جورج بوش، في محاولة لمقاومة الارهاب العالمي وتزايد انتشار اسلحة الدمار الشامل.

لقد حان الآن الوقت المناسب لمناقشة الجزء المهم والحساس من هذا التقرير لتحقيق امن دولي أفضل ولكي نكون في مأمن من اية هجمات اخرى.

يدعو التقرير إلى زيادة الجهود على اعلى المستويات واستغلال جميع الاساليب الدبلوماسية والانسانية والانمائية لتحسين اوضاع العلاقات مع المناطق التي تكون من المحتمل ارض خصبة للارهاب.

ولتلك الاساليب علاقة مباشرة بالميزانية الأمريكية المخصصة للشؤون الخارجية. وترى لجنة الحادي عشر من ايلول ان تلك الخطوات التمهيدية ضرورية من اجل تحقيق الامن القومي.

وتعد من الامور الستراتيجية المهمة لمنع أي هجوم آخر على الأراضي الأمريكية.

ان النجاح الطويل الامد في الجهود المبذولة من اجل اسقاط نظام طالبان ومطاردة تنظيم القاعدة يتطلب استعمال جميع عناصر القوى الوطنية التي تشمل القوى الدبلوماسية والاستخباراتية والتحركات السرية وكذلك تنفيذ سلطة القانون واستعمال السياسية الاقتصادية والمساعدات الخارجية وممارسة الدبلوماسية الشعبية والدفاع الوطني وتوصي اللجنة بان الفقر ليس هو السبب الوحيد في خلق الارهاب وانما عندما يفقد الناس الامل وتنهار المجتمعات وتتقسم الدول فتصبح عندها الارض مهيأة لظهور الارهاب واغلب الستراتيجيات الواجب اتباعها في القائمة التي وضعتها اللجنة تندرج ضمن حدود ميزانية الشؤون الدولية التي تبلغ نحو ٣٠ مليار دولار حسب ميزانية عام ٢٠٠٥ وهو أكثر بقليل من ١٪ من مجموع الميزانية العامة للولايات المتحدة. وقد حققنا تقدماً خلال السنين الماضية في دعم جهود الولايات المتحدة في مجال الشؤون الدولية بحيث ازدادت ميزانية الشؤون الدولية أكثر من ٢٦ مليار دولار عام ٢٠٠٢ وهي آخر ميزانية قبل هجمات الحادي عشر من ايلول. وقد طلب الرئيس جورج بوش خفض الميزانية بقيمة ١,٥ مليار دولار التي عرضت على الكونغرس في الوقت الذي تحتاج فيه إلى دعم اكبر كما يتوجب على ميزانية الشؤون الدولية ان تعكس حقيقة العالم الجديد واحتياج الولايات المتحدة المتنامي إلى ستراتيجية امنية وطنية قوية.

وتلك الميزانية تحتوي على مساعدات دولية وبرامج شاملة اخرى وقد تطورت بحيث اصبحت من اهم الستراتيجيات غير العسكرية التي تنفذها امريكا في سياساتها الخارجية.

وقد حصلت على دعم واسع من الكونغرس وكذلك من المتخصصين في الامن القومي وخاصة بعد صدمة هجمات الحادي عشر من ايلول.

وتلك الستراتيجية العسكرية مهمة. كأهمية القوة العسكرية وجمع المعلومات الاستخباراتية المهمة. ان تلك الستراتيجيات التي تدعم من قبل الميزانية الدولية تعتبر من الأدوات المهمة في الحرب على الارهاب في العالم وضد انتشار اسلحة الدمار الشامل وتدعم جهودنا في ارساء الاستقرار العالمي.

ولقد جاء في تحذير لجنة الحادي عشر من ايلول ان اكبر خطر لحدوث هجمات اخرى ضد الولايات المتحدة سيتحقق إذا امتلك الارهابيون في العالم الاسلحة المتطورة. ان ميزانية السنة المقبلة للشؤون الدولية ستحتوي على اكثر من ٤٠٠ مليون دولار لتنفق في مجال تحديد النسل وإزالة الألغام وبرامج ضد الارهاب.

وتؤمن تلك اللجنة بان جهودنا المبذولة لدعم النمو الاقتصادي في البلدان الأخرى من خلال زيادة الانماء والمساعدات الانسانية وتوسيع التجارة كل تلك الامور تعزز من أمن بلدنا. وستضمن ميزانية السنة القادمة للشؤون الدولية ٣٠٠ مليون دولار لتشجيع التجارة وفسح المجال امام حركة رأس المال بالأضافة إلى ٨ مليارات دولار للمساعدة الانسانية والانمائية هدفها الحث على النمو الاقتصادي والديمقراطي بالاضافة إلى ١,٥ مليار دولار مساعدات مالية إلى البنك الدولي ومؤسسات مالية عالمية اخرى وكذلك في الاعمال التي تدعم النمو والاستقرار في الدول التي تكون عامل عدم استقرار في العالم.

وإضافت اللجنة ان الثقافة التي تعلم التسامح واحترام مختلف العقائد هي المفتاح في أية ستراتيجية عالمية تعمل على الحد من ظاهرة الإسلام المتطرف. وتدعم الولايات المتحدة الجهود الدولية لتعليم الاطفال في الدول المسلمة كجزء من محاربة الامية في الشرق الاوسط. وأن الميزانية الحالية تتضمن ٤٠٠ مليون دولار للتعليم الاساسي من العالم.

هناك اجزاء اخرى في ميزانية الشؤون الدولية تدعم الاستقرار العالمي وتمنع الارهاب عن طريق محاربة تجارة المخدرات وتمويل قوات حفظ السلام في العالم. وتشجيع التقدم الاقتصادي ومحاربة انتشار مرض الايدز ومساعدة اللاجئين في العالم. ان الخطوات التمهدية لاعادة جدولة الديون في ميزانيات الدول الفقيرة تساعد على تعزيز اقتصاديات تلك الدول. التي يكون الارهاب فيها عامل استقطاب للفقراء.

لقد قامت لجنة الحادي عشر من ايلول بعدد من الاختبارات لاختيار أكثر الطرق نجاحاً لجعل امريكا أكثر امناً. وقد اقرت تلك اللجنة ان الخطوات التمهيدية مثل التمويل المالي من قبل ميزانية الشؤون الدولية تعتبر من اهم الادوات في مؤسسة السياسة الخارجية الأمريكية وقد لاحظت اللجنة ان القيام بانشطة مثل التطور الاقتصادي ونقل الديمقراطية إلى خارج الولايات المتحدة ليست من الامور السهلة التي يمكن القيام بها كوننا اعضاء في المجتمع الدولي واهم ما تسعى اليه هو التركيز على الحد الفاصل بين ضعف الدولة وخطر التهديد الخارجي.

ونحن ندعم بقوة احد اهم التوصيات التي قدمتها اللجنة لتوفير الامن لبلادنا وهي اتباع الطرق غير العسكرية.

جيمس بيكر. وزير خارجية الولايات المتحدة في زمن جورج بوش الاب.

ورنركريستوفر / وزير خارجية الولايات المتحدة في زمن الرئيس كلنتون

وكلاهما يعملان في المجلس الاستشاري لحملة الولايات المتحدة لقيادة العالم.

ترجمة: سوسن نادر
عن: واشنطن بوست